

## فصل

قد يعدل المؤلف عن قاعدته فيذكر التخريج قولاً وبينه على كونه تخريجاً، وتارة يترك التنبيه عليه، فالأول كقوله<sup>(449)</sup> في إزالة<sup>(450)</sup> النجاسة: «[الثالث]<sup>(451)</sup> للسخمي وغيره ثلاثة أقوال»، فذكرها<sup>(452)</sup>، ونبه على محل تخريجها، وذلك مفهوم من كلامه. قال ابن عبد السلام<sup>(453)</sup>: وهذا التخريج لا يرتضيه الشيخ عبد الحميد<sup>(454)</sup> الصائغ لإحتمال أن يكون القائل بالوجوب [يرى الإعادة في الوقت ولو مع العمد مراعاة لقول من يقول بالوجوب<sup>(455)</sup>].

ومثال الثاني قوله في زكاة الحرث<sup>(456)</sup>: «وعلى الثاني لو كان وسط<sup>(457)</sup> [17] ولا / يكمل النصاب إلا بالثلاثة أو بإثنين فقولان».

قال ابن راشد: القولان مخرجان، وقد بينت ذلك في إصطلاحه في الأقوال.

## فصل

قد يعبر عن التخريج الضعيف بالظن، كقوله في المطعومات: «ووطن<sup>(458)</sup> للسخمي أنه كاللحم الطري باليابس»، يشير إلى التخريج الذي خرج في ذلك، فانظره.

---

(449) انظر جامع الأمهات ورقة 3 (ب).

(450) في (ت): زوال.

(451) ما بين القوسين ساقط من (ح)، (ت).

(452) في (ح): فيذكرها وبينه.

(453) في الأصل: ابن عبدوس.

(454) في (ح): أبو عبد الحميد.

(455) ما بين القوسين ساقط من (ت)، وفي (ح) الواجب.

(456) انظر جامع الأمهات ورقة 40 (ب).

(457) في (ت): وسطاً.

(458) انظر جامع الأمهات ورقة 115 (أ).